

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

الأسلحة النووية والأمن: منظور إنساني

ورقة عمل مقدمة من النمسا

- ١ - تطمح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى "تيسير وقف تصنيع الأسلحة النووية، وتصفية جميع مخزوناتنا الحالية، والقضاء على الترسانات الوطنية للأسلحة النووية ووسائل إيصالها" (الفقرة الحادية عشرة من ديباجة المعاهدة). وعلى هذا فإن جميع الدول الأطراف في المعاهدة تشترك في الهدف المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويسمح الجزء الأول من الفقرة نفسها ("الرغبة في مواصلة تخفيف التوترات الدولية وتعزيز الثقة بين الدول") بافتراض أن الدول الأطراف تعتقد أن تحقيق هذا الهدف سيحلب المزيد من الأمن للجميع.
- ٢ - وعلى الرغم من انقضاء ما يقرب من ٥٠ عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن الدول الخمس الأطراف المحددة فيها باعتبارها دولاً حائزة للأسلحة النووية ما زالت تمتلك هذه الأسلحة. وإذا حكمنا من خلال مواقفها المعلنة، فإن هذه الدول تتردد في التخلي عن تلك الأسلحة، لا سيما لأنها تعتقد أنها لا غنى عنها لأمنها الوطني، في ظل الظروف الراهنة.
- ٣ - وفي مقابل ذلك، انضمت غالبية دول العالم إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، معربة بذلك عن رأيها بأن أمنها لا يتطلب أسلحة نووية. وينتمي معظم هذه الدول إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية لأنها تعتبر، على ما يبدو، أن أمنها يُخدم بشكل أفضل بدون أسلحة نووية في منطقتها.
- ٤ - وقد عملت بعض الدول على امتلاك أسلحة نووية أو امتلاكها فعلاً في الماضي ولكنها تخلت عنها في وقت لاحق وانضمت إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وكانت تلك الدول تعتقد في بادئ الأمر، على غرار الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن امتلاك هذه الأسلحة يعزز أمنها الوطني، لكنها توصلت لاحقاً إلى استنتاج مفاده أن الأمر ليس كذلك. وتبين أمثلة هذه الدول أنه يمكن لوجهات نظر دول معينة بشأن دور الأسلحة النووية في أمنها الوطني أن تتطور بمرور الوقت.



٥ - ويتمثل أهم تطور طرأ مؤخراً يؤثر على آراء الدول بشأن دور الأسلحة النووية في الأمن الوطني، فضلاً عن الأمن الدولي، في ما يسمى بالمبادرة الإنسانية. واستناداً إلى ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من اعتراف بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، تجلت هذه المبادرة، على وجه الخصوص، في ثلاثة مؤتمرات دولية مكرسة للمشكلة عقدت في النرويج والمكسيك والنمسا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وفي التعهد الإنساني الصادر في ثالث تلك التجمعات، وهو تعهد أقرته ١٢٧ دولة، ثم في "البيان الإنساني" الذي ألقاه وزير خارجية النمسا آنذاك، سيباستيان كورتس، نيابة عن ١٥٩ دولة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

٦ - وأدت المبادرة الإنسانية إلى استنتاج مفاده أنه، في ضوء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى مهما كانت الظروف، وأن القضاء التام عليها هو وحده الذي يضمن تلك النتيجة. وكان هذا الاستنتاج هو الدافع للتفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتمادها في عام ٢٠١٧، وهي معاهدة تكمل وتعزز معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما عن طريق الإسهام في تنفيذ المادة السادسة.

٧ - وقد أكدت المبادرة الإنسانية مجدداً أن الأسلحة النووية لا تؤثر على أمن الدول القليلة التي تمتلكها فحسب، بل أيضاً على جميع دول العالم. وينطبق ذلك بنفس القدر على انتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية فضلاً عن تلك الموجودة بالفعل. وكما يرد في معاهدة عدم الانتشار، فإن الدمار الناجم عن الحرب النووية سيقع على البشرية جمعاء وليس فقط على الدول التي تشارك مباشرة في الأعمال العسكرية. وتقر الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بذلك عندما تشير صراحة إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وبالنظر إلى العواقب والمخاطر الإنسانية المرتبطة بأي استخدام للأسلحة النووية، لا يتحقق هذا الأمن غير المنقوص للجميع إلا من خلال القضاء على الأسلحة النووية.

٨ - وحتى وقت قريب، كان يُنظر إلى الأسلحة النووية في المقام الأول من وجهة نظر تفسير ضيق للأمن يتمركز على الدولة. وفي الواقع، فإن أمن الدولة هو أمن سكانها. ولذا، فإن وضع الأمن الوطني في مقابل الأمن البشري يبدو مصطنعاً ولا لزوم له. وتساهم المبادرة الإنسانية في توسيع نطاق مفهوم الأمن من خلال تركيزها على البشر كأفراد يتأثرون بصورة فورية في حال استخدام الأسلحة النووية. ويجب أن يستند التقييم السليم للتداعيات الأمنية للأسلحة النووية إلى فهم شامل للمصطلح.

٩ - ومن حيث الأمن، فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن امتلاك دولة ما للأسلحة النووية يعرض سكانها لخطر متزايد يجعلهم هدفاً للأسلحة النووية التي تملكها دولة أخرى. وباللجوء إلى ضربة نووية ضد عدو قادر على القيام بعمليات انتقامية نووية، فإن الدولة يمكن أن تزيد من هذا الخطر على سكانها بشكل كبير.

١٠ - ويسلط أنصار مفهوم الردع النووي الأضواء على عقلانية هذا الردع المزعومة. ومن الأهمية بمكان، من أجل تقييم هذا الحكم، أن نفهم أن الضربة النووية هي من حيث الأساس فعلٌ غير عقلائي. وهذا واضح جلي بالنسبة للضربة الأولى. على أن الضربة الانتقامية، كما يبدو، لا تخدم أي غرض عقلائي هي أيضاً. فهي لا تلغي الدمار الذي وقع بالفعل نتيجة للضربة الأولى. وعلى العكس من ذلك، فإن الانتقام يمكن أن يؤدي إلى ضربات نووية إضافية إذا افترضنا أن العدو لديه القدرة على القيام بضربة ثانية.

١١ - ومن الأسباب المهمة الأخرى التي تجعل أي ضربة نووية غير عقلانية في الأساس حقيقة أن آثارها لا يمكن احتواؤها لا من حيث المكان ولا من حيث الزمان. وكما توضح المبادرة الإنسانية، فإن الضربة النووية لا تكتفي بتدمير هدفها فحسب، بل إن لها أيضاً تأثيرات كبيرة وطويلة الأجل على منطقة أكبر بكثير، وربما على الكوكب بأسره. فانتشار الجسيمات المشعة (السقطة النووية) وتلويث مناطق واسعة من الأرض لسنوات، وربما لعقود قادمة (الشتاء النووي)، هو المثال الأكثر شهرة، وإن لم يكن بأي حال من الأحوال المثال الوحيد. وكقاعدة، فإن التأثيرات تنتشر عبر الحدود الوطنية ولا تكتفي بالإضرار بالبلد المستهدف وحده إذ أنها ستكون شديدة أيضاً على البلدان الأخرى. ومن غير المحتمل، في عالم اليوم المترابط، أن تتمكن أي دولة من النجاة تماماً من آثار الانفجار النووي، بغض النظر عن مكان حدوثه على الكوكب. ومن المحتمل أن يتأثر البلد الذي يشن هجوماً نووياً هو أيضاً إلى حد ما بعواقب التفجير الناتج.

١٢ - وتبين شهادات المنظمات الإنسانية الدولية أنه لا توجد قدرة كافية، لا على مستوى الدولة ولا على الصعيد الدولي، للاستجابة لنطاق عواقب الانفجار النووي وحجمها. وفي حال وقوع مثل هذا الحدث، فإن عدم القدرة على الاستجابة لن يؤدي فقط إلى مشاهد مروعة لأعداد كبيرة من الضحايا المتروكين بيساطة لمصيرهم، ولكن أيضاً إلى اختيار النظام العام في المنطقة المتضررة، مما يترتب عليه عواقب أمنية تتجاوز آثار التفجير المادية.

١٣ - وعلى هذا، فإن اللجوء إلى ضربة نووية لا يمكن أن يكون عقلانياً تحت أي ظرف من الظروف. فالعواقب الإنسانية لتلك الضربة وللضربة الانتقامية ستقع حتماً على البادئ. وهذا يقوض مصداقية مفهوم الردع النووي، حيث أن العدو يفترض أن الأسلحة النووية لن تُستخدم.

١٤ - ولحسن الحظ فإن التعقل هو سيد الموقف حتى الآن، وهو يخفف بالتأكيد من خطر الاستخدام المتعمد للأسلحة النووية. غير أن هناك، للأسف، عوامل أخرى فاعلة حالياً تزيد إلى حد كبير من خطر حدوث انفجار نووي. ويعتبر مثال الأزمة الحالية المتعلقة ببرنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي تذكيراً صارخاً بأن الحرب النووية يمكن أن تنشب فعلاً في أي يوم. وكما تبين النتائج العلمية الأخيرة، فإن استخدام الأسلحة النووية من خلال سوء التقدير أو عن طريق الصدفة لا يمكن أبداً استبعاده بل إنه يزداد احتمالاً مع ارتفاع عدد الجهات الفاعلة التي تمتلك أسلحة نووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الجهات الفاعلة غير الحكومية تحرص على الوصول إلى الأسلحة النووية. ويمكن القول إن هذه الجهات ستكون أقل تحفظاً بكثير من الدول عندما يتعلق الأمر باستخدام تلك الأسلحة. كما أن من المثير للقلق في عصر الهجمات الإلكترونية، على وجه الخصوص، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تفقد سيطرتها عليها.

١٥ - وخلاصة القول، فإن النتائج العلمية الجديدة المتعلقة بالعواقب الإنسانية لأي استخدام للأسلحة النووية تشير إلى أن الأسلحة النووية تهدد الأمن بدرجة أكبر، وبمزيد من النواحي، مما كان معروفاً من قبل. لذلك، تقترح النمسا طرح التوصيات التالية المتعلقة بموضوع ورقة العمل هذه على مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠:

- (أ) إعادة تأكيد هدف المعاهدة المتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية والتشديد على الفوائد الأمنية التي سيحققها هذا الهدف لجميع الدول وسكانها، دون استثناء؛
- (ب) الاعتراف بأهمية الأمن البشري في تقييم الآثار الأمنية للأسلحة النووية؛
- (ج) تسليط الضوء على الآثار الأمنية، من بين أمور أخرى، لتداعيات التفجير النووي الطويلة الأجل والواسعة النطاق؛
- (د) الاعتراف بخطر حدوث تفجير سلاح نووي بالفعل؛
- (هـ) مراعاة عدم توفر القدرة الكافية للإغاثة في حالات الكوارث في حال حدوث مثل هذا التفجير؛
- (و) تشجيع الدول على الدخول في مناقشات حول الآثار الأمنية للأسلحة النووية؛
- (ز)حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تعديل سياساتها فيما يتعلق بالأسلحة النووية، حسب الاقتضاء، بطريقة تعزز نزع السلاح النووي وفقاً لمقتضيات المادة السادسة من المعاهدة، وبذلك المساهمة في تحقيق هدفها الشامل المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.